

المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة فى عملية التنمية

Social constraints of women's participation in the development process

د .سعداوي زهرة

جامعة حسيبة بن بو علي الشلف

أ. زاوى فاطمة الزهراء

جامعة حسيبة بن بو علي الشلف

ملخص :

تهتم هذه الدراسة ببحث دور المرأة في عملية التنمية وما هي اهم العوائق الاجتماعية التي تحد من دور المرأة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال التركيز على الموروثات الثقافية التي اصبحت من بين الرواسب التي لها تأثير على سلوك المرأة من خلال الحد من مشاركة المرأة فى عملية التنمية .

الكلمات المفتاحية :

المرأة ، التنمية ، المعوقات الاجتماعية

Abstract:

This study focuses on the role of women in the development process and what are the most important

social obstacles that limit the role of women in the process of social and economic development by focusing on the cultural heritage that has become one of the sediments affecting women's behavior by limiting the participation of women in the development process.

key words :

Women, Development, Social Constraints

مقدمة :

تعد التنمية من بين القضايا والمستجدات التي دار حولها النقاش في مختلف التيارات الفكرية، والاقتصادية، والسياسية، إلا أنّ التنمية تهدف الى تحقيق وتطوير المجتمع من حالة الركود الى حالة التطور وتقدم المجتمع، الا أنه من الملاحظ ان التنمية تختلف من مجتمع لآخر هذا راجع الى اختلافات في السياسات الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع واختلاف المناهج التنموية، لذا يعتبر المجتمعات الأوروبية المتقدمة من بين المجتمعات التي حققت تطورا في تبنى الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية في حدوث التطورات التكنولوجية والعلمية، بينما تعد الدول

المتخلفة تعاني من ازمة التخلف وعدم مشاركة المجتمعات الاوروبية في تطوير العلم والتكنولوجيا والنهوض من حالة الاستقرار الى حالة الديناميكية المتطورة ، وتعد المرأة من بين اكثر الاثار السلبية التي خلفتها السياسة الاجتماعية في تطوير المرأة في مختلف المجالات الاقتصادية، والسياسية ،وان كانت مشاركتها فأنها تبقى في الاطار التي رسمها اياها المجتمع (التعليم -الصحة - الادارة).

لذا فان الرؤية الداروينية التي تؤكد تفوق الرجال على النساء هي من كرسست دونية المرأة وتقوقها وهذا ما هو الا امتداد للرواسب الثقافية للمجتمع الى حد تعبير العالم الاجتماعي الإيطالي فألفريدو باريتو اذ اصبح يتشكل ويعيد انتاج النظام الثقافي المهيمن ، اذ تؤكد الدراسات السوسيولوجية مزال دور مشاركة المرأة وصنع القرار في المجال السياسي محدود ومن هذا المنطلق سنحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على ما تم التطرق اليه في محورين :

الاول :التأصيل النظري والمفاهيمي للمصطلحات البحث .

المحور الثاني : سنركز على دور المرأة في التنمية .

المحور الثالث : سنركز على اهم العقبات والعوائق الى تحد من دور ومشاركة المرأة في عملية التنمية

أولا : التأصيل المفاهيمي والنظري لمصطلحات البحث :

لقد استحوذت قضية التنمية على اهتمام العلماء والباحثين في مختلف التوجهات الفكرية والاجتماعية ، والاقتصادية لبلدان العالم، وفي ضوء ذلك اكتسب المفهوم اهمية وتعددت الرؤى الفكرية وتباينت تعريفاته في محاولة البحث عن تعريف يوحد اطاره في مختلف التوجهات الفكرية.

تعريف التنمية والمفاهيم ذات العلاقة"

"يعرفها محمد عاطف غيث بأنها التحريك العلمي لمجموعة العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ايدولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من اجل الانتقال من حالة الغير المرغوب فيها الى حالة مرغوب الوصول اليها"^[1]

"ايضا تشير التنمية" الى الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن ، بل ذهب الى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية المطلوبة في الناتج القومي الإجمالي استنادا الى خبرة الدول المتقدمة في مراحل تطورها المبكرة ليصبح فيها الاقتصاد القومي قادرا على توليد زيادات سريعة ومتواصلة في معدلات الناتج القومي بمعدلات تتراوحما بين 5% الى 7% وهذا يعنى زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي بمعدل يتراوحما بين 2%، 4% وذلك بفرض ان معدل نمو السكان يبلغ 3% سنويا."^[2]

"وتعنى التنمية بشكل عام : عملية تغيير مخطط للانتقال بالمجتمع المحلى من حالة الى حالة اخرى في اطار هذه الجزئية من الضروري ادراك الفرق بين التغير والتغيير فالتغيير عملية تغير مقصودة وواعية ومخططة ، اما التغير فهو عملية تلقائية تنتج عن التفاعل الطبيعي الذى يحدث في المجتمع"^[3]

"لذا تشير التنمية في تقارير الامم المتحدة وفي الفكر الاقتصادي الغربي بشكل خاص وبخاصة في الخمسينات والستينات من هذا القرن على انها تعنى بشكل أساسي تحقيق النمو المستمر فى الناتج القومي الإجمالي وما ينتج عنه من نمو مستمر فى معدل الدخل الفردي الإجمالي مع الاشارة الى جوانب غير اقتصادية تتعلق اساسا بتحسين ظروف المعيشة للمواطنين في البلدان الغير غربية الى عرفت بالبلدان النامية"^[4].

نلاحظ من خلال هذه التعاريف ان التنمية يجب ان تكون مخطط لها بشكل منظم وغير عشوائي غير منظم ولكي تحقق التنمية لابد من التركيز على الجانب السياسي، والاقتصادي ، والاجتماعي .

ثانيا : مفاهيم التنمية :

النمو :

"يصعب ايجاد خط فاصل بين التنمية والنمو فكل منهما امتداد للآخر وهما يتداخلان في أنظمة المجتمع وانساقه الاجتماعية زمنيا ويتفقان معا نحو التحسن والارتقاء وهما في هذه النقطة يختلفان عن التغير فمفهوم التغير يشير الى حدوث تغيرات في الظواهر والاشياء دون لأن ان يكون لهذا التغير اتجاه واضح يميزه فالتغير يكون تقدما او ارتقاء او تخلفا وتأخرا." [5]

"لذا يختلف معنى النمو عن التنمية فالنمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية ، والاقتصادية ، والحضارية " كما ينظر اليه على انه عملية تلقائية تحدث من غير تدخل جانب الانسان ، اما التنمية فهي تشير الى النمو المتعمد الذى يحدث عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الانسان لتحقيق أهداف معينة." [6]

التطور :

يقصد بالتطور ذلك التغير التدريجي ويأخذ التطور عدة انواع هي :

أ-تطور كوني :وهو يدل على العالم والاجرام السماوية مع النشوء الى الارتقاء ثم الفناء.

ج-تطور عضوي :ويطلق على النمو فى الكائن الحى الذى يأخذ دورة فى تطوره تبدأ منذ تكوين الخلية الاولى ، ثم الجنين فالولادة، فالنضوج ثم الوفاة

د- تطور عقلي :وما يصاحبه من نمو وارتقاء فى التفكير والشعور والإدراك

ثم نضوج ثم اضمحلال ويعتمد ذلك على القدرات الذهنية والعقلية . [7]

هـ-التغير :

"لقد استخدم ميرتون مصطلح المتغير فيصف المفاهيم بأنها متغيرات تتشابهن علاقات امبريقية مثل مفاهيم المكانة والدور ، والمعيارية، لذا فقد استخدم المتغير للإشارة الى المتغيرات الكمية او الكيفية ، ويتكون المتغير الكيفي من فئات وليست من وحدات عددية ، اما المتغير الكمي فهو يتكون من سلسلة ووحدات عددية ، وتتمثل المتغيرات الداخلية فى سياسة الانفتاح وما يصاحبها من تحولات اقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، وقيمية ، اما المتغيرات الخارجية فهة تتمثل فى

اليات التبعية ومنها ثورة الأعلام ، ونقل التكنولوجيا ، والشركات المتعدّدة الجنسيات ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، والمساعدات الخارجية والقروض ^[8]

التقدم :

قد استخدم فى البداية بصورة عامة ليشير الى التحسن ، وقد عرفه دافيد هيوم "بأنه التحسن الذى طرأ على المجتمع الانسانى انتقاله من الحالة الفطرية الأولى الى حالة اعظم كمالا".^[9]

ثالثا: مؤشرات التنمية:

-انها تتطلب الجهد المنظم والمستمر لتحسين الاوضاع الغير مرضية الى أوضاع مرضية أخرى جيّدة .

-ان التنمية تعتمد على الجهود الشعبية المنظمة

-التغير من وضع معين الى وضع أفضل .

-الاهتمام بجميع الفئات وكل القطاعات والمجالات .

-امّا نلس، ورامس ، وفرنت ، فانهم يرون ان تنمية المجتمع اولا وقبل كل شىء عملية

توجيه من أجل العمل ومن خلالها يكتسب أفراد المجتمع المهارات الضرورية لمواجهة مشكلاتهم ".^[10]

يرى ديسكون بالأضافة الى ماسبق أنّ هناك عددا من الابعاد تعتبر أساسا عن التنمية وهى:

-انّ التنمية تركز على الانسان

-انها عملية وليست مجرد حادثة

- انها تتطلب التنظيم من جانب كل المشاركين فى هذه العملية ^[11]

رابعا: مستويات التنمية:

يرى محمد الجوهري ان هنالك ثلاث مستويات للتنمية :

المستوى التكنولوجي: يعمل على تغيير أساليب الانتاج والنقل ، والاتصال.... الخ

-المستوى الاقتصادي: يهتم بالانتاجية وتوزيع العائد

-المستوى الاجتماعي: يشمل مجالات العلاقات الاجتماعية ، والوعي والمسؤولية ودراسة توزيع القوة ، والتعليم ، والدخل.^[12]

خامسا : مبادئ التنمية الاجتماعية:

لقد قدم العديد من العلماء والباحثين مجموعة من المبادئ والاسس الى ينبغى التقيد بها من اجل تحقيق التنمية وتطوير المجتمع ورفيه :

أ -مبادئ التنمية الاجتماعية عند خبراء الامم المتحدة:"

-مراعاة ان تكون برامج التنمية قائمة على أساس الحاجات الاساسية صغيرة عما يشعر به الاهالى فعلا .

-مراعاة التوازن فى مجالات التنمية المختلفة حتى لا تكون برامج التنمية مجرد أنشطة متناثرة تقوم بها جهود متباعدة -يجب ان تستهدف برامج التنمية الاجتماعية زيادة فاعلية مشاركة الاهالى فى شؤون المجتمع المحلى وتدعيم نظم الحكم او أقامتها أن لم تكن موجودة من قبل

-ان مهمة تغيير اتجاهات أهالى المجتمع المحلى ليست أقل أهمية بل هى أخطر من الانجازات المادية او برامج التنمية الاجتماعية والانتاجية

-أكتشاف وتدريب القيادة الشعبية المحلية وتشجيعها ولذلك لأن التنمية لا يمكن أن تتحقق من خلال القيادات المهنية المأجورة وحدها .

-بذل المزيد من الاهتمام لتدعيم دور النساء والشباب فى برامج التنمية وذلك عن طريق برامج التربية الاساسية وتعليم الكبار ، نوادى الشباب وأجهزة رعاية الامومة والطفولة والجمعيات والاندية النسائية.^[13]

سادسا : دور المرأة فى التنمية الاجتماعية :

تحتل المرأة دورا هاما في النظام الاجتماعي وفي بناء المجتمع وتقدمه ، وأن أي مجتمع لا تكتمل صورته النهائية إلا بتقدم المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

"يقصد بتنمية المرأة مختلف الجهود والاسهامات التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي ، أو الاجتماعي ، والتي تؤدي إلى أحداث التغيير الاجتماعي وتسهم في تحقيق درجة من التقدم الاجتماعي"^[14]

وتعد المرأة طاقة بشرية فهي تكون نصف الموارد البشرية فهي تؤثر وتتأثر من خلال تبنيها مختلف الاستراتيجيات لتطوير عملية التنمية في مختلف المجالات ، ويتوقف الدور التتموي عند المرأة من خلال وعيها بقيمة التنمية ودورها في تحقيق التطور للمجتمع .

لقد عرفت المرأة الجزائرية تغيرا محدودا في الوظائف التعليمية ، والاجتماعية ، والاقتصادية مما أدى بها الى خروجها الى ميدان العمل وهذا مما أدى تطوير مشاركتها في مجال الحياة الاجتماعية والاقتصادية

أ - تطور الوضع التعليمي للمرأة :

لقد تبنت الدولة مجموعة من الاستراتيجيات والخطط التنموية من أجل بناء مجتمع متطور وايضا من اجل تطوير المرأة والخروج من ازمته ووضعها المتدن على المستوى ، ".حيث بلغت نسبة التمدرس من 39,60% ليصل الى 94,06% سنة 2006 ويشكل هذا تحولا كبيرا في تعليم المرأة في الجزائر ، وهو ما يؤهلها للمشاركة أكثر في الحياة الاجتماعية ، ويزيد من فرص تقلدها مناصب المسؤولية الأمر الذي ينعكس ايجابا على مكانتها داخل الاسرة وخارجها."^[15]

ب- تغير المنظومة القانونية للمرأة :

لقد كرس الدستور الجزائري المساواة بين الرجل والمرأة في العديد من موادها وذلك يتمثل في الحقوق والواجبات في التعليم والعمل ، وفي تقلد المهام والوظائف ، كما تضمن التعديل الدستوري الاخير اضافة مادة تؤكد على سعي الدولة على ترقية المرأة في المجال السياسي ، وانبثق عنه نظام الكوطة بالنسبة للمرأة في جميع الاستحقاقات للوطنية

على جميع المستويات ، ويشكل ذلك تطورا ملحوظا ومكتسبا عند المرأة الجزائرية، وخاصة ان الدستور أعلى مرتبة من جميع القوانين ، حيث يفرض مبدأ دستورية القوانين مطابقة وعدم تعارض جميع التشريعات الوطنية مع أحكامه.^[16]

ب- خروجها الى ميدان العمل :

مما لا شك فيه ان ولوج المرأة الى ميدان العمل ما هو الا نتاج للواقع الاجتماعي وما يتضمنه من تطورات اقتصادية واجتماعية ، وسياسية دفعت بها الى مشاركتها في الحياة الاجتماعية

"1/ دور المرأة في النشاط الاقتصادي :

لاتزال هناك نسبة كبيرة من النساء العاملات تعملن في قطاع الزراعة ، والخدمات ، فتشير المعطيات الاحصائية ان حوالي 83,1% من قوة العمل في البلدان العربية تتركز في قطاع الزراعة والخدمات السياحية التأمين ، المصاريف ، الخدمات الصحية ، والاتصالات الذي يأتي المرتبة لمجموع البلدان العربية فالنسبة للنشاط الاقتصادي للنساء العاملات في العالم العربي ، في حين تمثل قطاعات الصناعة والبناء والتشييد وغيرها نسبة متدنية جدا لأشراك المرأة ، وهذا يعني نسب اشترك المرأة في قطاعات الانتاج المادي ما عدا الزراعة متدنية جدا اذا ما قورنت بنية اشترك الرجال بينما تستقطب قطاعات الخدمات الصحية ، والتعليمية ، الأغلبية الساحقة من النساء العاملات في البلدان العربية عموما وأن تفاوت ذلك من بلد لآخر .^[17]

"لذا تشير بعض المهن التي تهيمن عليها النساء مثل التمريض والخدمة الاجتماعية 68% للتمريض ، 40% للتدريس ، 50% من خريجي كليات الصيدلة من التمريض والنساء ، اما في قطاع الصناعة فأن الملاحظ ان المرأة العاملة في البلدان العربية يتركز وجودها في بعض الصناعات مثل صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات حيث تصل نسبة شغل النساء للوظائف ببعض المصانع الى 60% فيما يعرف بتأنيث بعض الصناعات في البلدان العربية ، كذلك أن هنالك قطاعات العمل مثل تمركز النساء في القطاعات الحكومية ، ووفقا لدراسة اجرتها منظمة العمل العربية على حوالي 13 مدينة عربية ، فقد تبين ان نسبة عمل المرأة في الاقتصاد العشوائى غير المنظم 36,1% في تونس ، 56% في المغرب ، 25% في الجزائر ، 43% في مصر^[18].

اذ انّ الملاحظ ان لكل مجتمع تختلف لديه لبعض الخصوصيات الثقافية والاجتماعية وبالتالي تختلف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الا انهم يشتركون فى النظرة المجتمعية للمرأة مما يطرح لنا إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى المرأة .

وتجدر الاشارة بنا الى انّ المرأة فى المجتمع الجزائري اقتحمت مجالات عديدة فى الصحة والتمريض والتعليم والتي تعتبر كمهن تقليدية التي كانت تمارسها المرأة ، الان نجد انّ المرأة دخلت مجال المقاولاتية بعدما حدثت تغيرات هيكلية اصاب المجتمع الجزائري سنة 1989 والتوجه نحو المسار الرأسمالي مما أدى الى انتشار الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية ، وارتفاع نسبة البطالة وتعتبر المرأة من بين أكثر المتأثرين بهذه الأزمة مما ادى بها الى اقتحامها الى ميدان المقاولاتية بعدما كانت مقتصرة على الرجل " حيث بلغت نسبة النساء المقاولات فى الجزائر 9500 امرأة مقاوله ومع ذلك استطاعت أن توفر 25000 منصب عمل ، وبالموازاة تشير إحصائيات غير حكومية أعدتها لجان تابعة للمرصد الوطنى للمرأة الجزائرية بالتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة الجزائرية الى وجود 29 ألف سيدة أعمال جزائرية تنشط حوالى تسعة آلاف سيدة أعمال فى مجال البناء والمقاولات ، بينما تشغل إحدى عشر ألف فى قطاع الخدمات فى الوقت التي تزيد قرابة 10 الاف سيدة مشاريع فى مجالات مختلفة بداية فى قطاع الصيد البحرى مروراً بأدارة مشاريع بيئية كالخياطة والطرز ووصولاً الى أدارة المدارس الخاصة[19].".

2/: دور المرأة فى المشاركة السياسية :

لقد أصبحت قضية المشاركة السياسية عند المرأة من بين أولويات النظام الاجتماعي داخل المجتمع وهذا راجع بعد حصول المرأة على مختلف السياسية مما ساهمها فبالترشح لأخذالقرارات السياسية ولأثبات وجودها بعدما تطورت علميا فى مختلف المجالات ، وهذا راجع التأكيد الدستور الجزائري على المساواة «بين الجنسين فى الحقوق السياسية وهذا ما نصت عليه المادة 31 مكرر من الدستور .

"حيث بلغت سنة 2002 عدد مقاعد المرأة ب25 مقعد فى البرلمان اى بنسبة 6,2%".[20]

كما تضمن العرض الاخير للدستور الى اقرها الرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة تكريس المساواة بين الرجل والمرأة وتشجيع على ترقية المرأة تقلد مناصب المسؤولية فى الهيئات

الإدارية ، وقد تبين نظام الحصص للتمثيل النسوي في المجالس المنتخبة نسبة منحهن 30% مقعد في البرلمان كحد أدنى .

"كما بلغت نسبة النساء المقاعد في المجلس الشعبي من 2012-2017 حوالي 316"^[21]

ونفس السياق نرى أن المرأة اقتحمت المجال السياسي واتخذت السلطة والقرار مما عزز من مكانتها الاجتماعية بعدما أصبح لديها وعى بحقوقها بعدما التحقت بالتعليم ودخولها الجامعة راجع ألى أن هنالك ديموقراطية ومجانية التعليم كآه انعكس على النظام الاجتماعي والتغير في النظام القيمي نوعا ما .

3/قطاع القضاء :

لقد بلغت عدد النساء القاضيات 957 من مجموع 2897 قاضيا سنة 2004، اما حاليا لقد بلغ عدد النساء القاضيات 2064 قاضية بنسبة 41.41% من العدد الإجمالي ، اما مناصب المسؤولية فقد تقلدت المرأة منصب رئيس مجلس الدولة 1 ورئاسة مجلس قضائي 02، اضافة الى 29 منصب رئيسة محكمة ، كما دخلت المرأة مجالات عديدة كانت حكرا على الرجال دون غيرهم"^[22] .

3/مجال الأمن الوطني:

"لقد تقلدت المرأة مجالات عديدة فأخرطت في المجال الامن الوطني حيث بلغ عدد الشرطيات 9700 شرطية سنة 2011، من بينهن 7300 عونات الامن العمومي و 369 حافظة الأمن العمومي ، فيما يتعلق بلغ عدد المفتشات الشرطيا 1086 مفتشة وعدد الضابطات 634، 129 محافظة شرطة ، و 22 عميدة شرطة ، كما توجد 5 نساء في رتبة عميد أول للشرطة ."^[23]

من خلال ما تقدم نجد أن المرأة لها دور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفعل عملية التغير الاجتماعي الذي شهده المجتمع الجزائري وتغير الرؤية المجتمعية لدى المرأة مما ساهم في أرقامها المجالات ألاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية ، لكن الملاحظ مازالت مشاركة المرأة في عملية التنمية محدودة بالرغم من أن نص الدستور ساهم فإعطاء المرأة حقوقها وواجباتها والمساواة بين الجنسين تبقى الثقافة المجتمعية (القيم الذكورية) هي

المهيمنة في اتجاهات المرأة وسلوكها ويبقى الرجل هو من يرسم تلك المكانة الاجتماعية عند المرأة ، كما يتأثر الدور التنموي عند المرأة بقوة العادات والتقاليد والموروثات الثقافية والتي تتمثل في الامثال الشعبية التي تركز من دونية المرأة وتؤثر عليها في الدور التنموي عندها .

ثانيا: القيود الاجتماعية المفروضة التي تحد من دور المرأة في عملية التنمية :

أ/ المرأة بين اليات التنشئة الاجتماعية والرقب الداخلي :

مما لا شك فيه أنّ للموروث الثقافي للمجتمع الجزائري يلعب دورا أساسيا في التأثير على سلوك المرأة وأضعافها ، اذ نجد أنّ هنالك اختلاف أساسي في تربية الفتاة وتنشئة الذكور ، فالفتاة منذ ولادتها تربي على أساس انها تابعة للرجل باعتقادها أنها هو من يوفر لها الحماية والرعاية الاجتماعية بل تعدى ذلك بأن المرأة هالتي اطرت وحددت تلك الصورة النمطية والسلبية لها بتقبل العنف الممارس ضدها ، وتجدر الاشارة بنا الى أن الامثال الشعبية هي من كرست دونية المرأة واضعاف قدرتها في مجالات الحياة الاجتماعية " وسنذكر هذه الامثال الشعبية التي دفعت بالمجتمع بالتقليل من قيمتها "

الى مالوش ولد عديم الظهر والسند (تفضيل الذكور على الاناث)

لما قالو ذا ولد انشد ظهري واشتد (تفضيل الذكور على الإناث)

لما قالو ذي بنية اتهد ركن البيت عليه (تفضيل الذكور على الاناث)^[24]

ولذا فإن نمط التنشئة الاجتماعية اعطت للذكور قيما عليا وإيجابية أكثر من الاناث وهذا مما ساهم في ظهور أشكال التمييز ضد المرأة كالعنف الرمزي . اللفظي ، والجسدي ...، وأحط من قيمتها بل تعدى ذلك الى ظهور أشكال التمييز في قطاعات المجتمع ، أو بالأحرى مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية والغير الرسمية.

"لذا التأثير الفعال لثقافة المجتمع بعاداتها وتقاليدها وقيمها يمكن أن تمثل الرقيب الداخلي الذي يوجه للمرأة ألي ماينبغي أن تكون عليه وما يرغبه المجتمع والآخر منها ، الا أن تكثيف تأثير هذه الثقافة وتأطيرها لنموذج نمطي للمرأة وصورتها في المجتمع يدفع ألي تبني هذا النموذج والدفاع عنه حتى وأن كان يتعارض في بعض الأحيان مع إنسانيتها وهو الأمر الذي يدعونا

بموضوع الرقيب الداخلي للمرأة الذي يعيقها في كثير من الأحيان من أن تقوم بأدوار ومهام من شأنها أن تحقق إنسانيتها وإنسانية المجتمع المعاصر .^[25]

لذا لقد لعبت القيم الموروثة دورا بارزا في اعاقه المرأة في عملية التنمية مرتكزين على ذلك الجانب الفسيولوجي الذي يتلاءم مع أدوار المرأة كأم ، كزوجة ، وأن دورها ينحصر في العمل المنزلي لذا لقد امتدت هذه الرواسب وتشكلت وأعدت أنتاج هذه الثقافة في المجتمع الجزائري ، وتجدر الإشارة بنا الى أن هنالك علاقة عدائية تاريخية بين الرجل والمرأة فإعطاء الفرص المتساوية بين الجنسين وهذا ما يخلق لدينا إشكالية الممارسة التنموية لدى المرأة في المجتمع الجزائري .

"لذا يمكن القول أن مشاركة المرأة في المجال الاجتماعي العام محدودة (الصحة /التعليم) التي تعتبر من بين أولى الانظمة التقليدية ، وتتأثر كثيرا المفاهيم وقيم الاسرة والمجتمع لذلك نلاحظ أن أكثر المجتمعات الديمقراطية تقدا غياب المرأة في المجال السياسي بشكل واضح مع استثناء بعض الحالات القليلة ."^[26]

وهكذا تخضع الفتاة الجزائرية منذ تاريخ نشأتها أهم القيم الاجتماعية والمعايير الاجتماعية التي على أساسها تربي كيف ينظر الى الطفل وكيف ينظر اليها وكيف تستقبل الفتاة عند ولادتها ، وكيف يستقبل الطفل عند ولادته وأهم التصرفات التي تقوم بها الاسرة عند ولادة الطفل وأيضا ينظر على أن هنالك اختلاف في البناء الفسيولوجي للفتاة وبين قدراتها اقل منه سواء في الوظيفة أو في التعليم حتى نرى أن التخصصات العلمية يجب أن توجه الى الذكور أكثر منه على الاناث لانها قدراتها العلمية لا تسمح بالتخصص العلمي بالتالي توجه الى الآداب وتنقل هذه القيم من جيل ألي جيل الا ان تصبح بشكل لاشعوري مترسبة في البنى الذهنية للمجتمع الجزائري.

ب/ تنشئة الرجل كمعيار وحيد :

"يعتبر الرجل في المجتمعات بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة المعيار الأساسي للعائلة في كثير من المجتمعات العربية في الشرق الأوسط أو بالأحرى المجتمع الجزائري، وتشير قوانين في المنطقة ألي أن النساء والاطفال بحاجة ألي الحماية ، مما يوحي أن النساء لا يستطعن ولا حتى يحتجن ألي أعالة أنفسهن وتستدعي مثل هذه الأحكام والقوانين التساؤل عن

حق النساء في العمل لان عملهن يعتبر يعتبر خياريا وليس أساسيا ، وعلى سبيل المثال ينظر إلى أوقات البطالة العالية عند النساء بأنهن يسلبن من الرجال الوظيفة بدلا من أن يكون لهن الحق في العمل ، فإن العمل نساء خارج المنزل ينظر عليه على أنه مؤشر عجز اقارب الذكور من أعاله الاسرة ، ومن شأن هذا المفهوم ان يفرض ضغطا اجتماعيا ونفسيا على الرجال اذا اشتغلت زوجاتهم خارج المنزل .^[27]

ج/الأمية :

أن من بين عوامل عدم اندماج المرأة في المجال العام هو تدنى في المستوى العلمي وبالتالي تؤثر في الخطط التنموية للمجتمع الجزائري ، لذا من خلال تقارير الخاص لهيئة الأمم المتحدة عام 1971 ان عوامل الفشل التي تقابل برامج التنمية في الدول النامية التي تشارك فيها المرأة تتبع أساسا من عدم الحصول المرأة على حق التعليم ، والنقص الشديد في الخدمات التي تتمتع بها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ترجع عوامل الفشل بالنسبة للبرامج التي تستخدم فيه جهود المرأة وتأثير هذه الظروف على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .^[28]

"حيث العلاقة بين التعليم والتنمية الاجتماعية ، الاقتصادية تعتبر واضحة في مجال التغيير الاجتماعي للمجتمع أو كوسيلة تمهد لتحويل المجتمع الى التصنيع والتطور ، وزيادة الانتاجية ، وتحقيق التنمية التكنولوجية"^[29].

لذا نجد أن المرأة عانت لفترات طويلة في المجتمع الجزائري بتندى مستواها التعليمي (الامية) كنتيجة للاتجاهات التقليدية القيم والاعراف الاجتماعية التي تحد من دور المرأة في العملية التعليمية اذ نستخلص هنا بأن هناك علاقة بين التعليم والتنمية لتطوير المجتمع ، وأذا كانت تعاني المرأة من الامية كيف تستطيع أنماء المجتمع ولاسيما أن التنمية تعتمد على خطط استراتيجية من أجل تنظيم المجتمع وتفعيله.

د/التمييز ضد المرأة :

"ورد فئاتفاقية منع أشكال التمييز ضد المرأة التناخذته الامم المتحدة في عام 1979 على أن التمييز يشير إلى الاستبعاد والفرقة ، ويكون من أثاره أو أغراضه تهيئ أو أحباط للاعتراف بدور المرأة بحقوقها الانسانية والحريات الاساسية ، والاقتصادية ، الاجتماعية ، والثقافية ، او

المدنية ، التي توهن من تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لهذا يصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بين الرجل والمرأة .^[30]

لذا تعتبر المرأة فى المجتمع الجزائري من بين أكثر المتضررين جراء التمييز التي عانت منه بل اصبح جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع بل هي ليست قضية مساواة فحسب أو التعليم ، او قضية عمل بل هي قضية التقاليد الراسخة التي تؤكد التفوق الذكوري على المرأة وهنا يخلق لنا إشكالية اندماج المرأة فى العملية التنموية .

" لذا تقوم الثقافة الذكورية فى المجتمع الجزائري الاعلام من شأن القيم الذكورية وقيم الرجولة (الفحولة) ولكنها تركز حول قيمة هامة هي ضرورة تحمل المسؤولية فى مختلف مواقف الحياة وشتى مجالات الحياة الاجتماعية بحيث يرتبط الذكر أكثر من الإناث على اعتبار الذكور أكثر إيجابية أكثر قدرة على تحمل المسؤولية وأكثر علانية فى اتخاذ القرارات وتنفيذها كما ينعكس ذلك فى العلاقات والانشطة داخل العائلة وأشكال التنظيم وتفرعاته المختلفة ، وتعتبر الثقافة الذكورية (الابوية /البطيريركية)فبإعطاء أولوية تكاد تكون مطلقة للرجل مع تهميش دور المرأة وعدم الاعتماد عليها لذا يتم تنشئة أعضاء المجتمع وأفراده من البداية ومنذ الميلاد وسنوات الطفولة الباكرة على تقبل هذه التفرقة والعمل بمقتضياتها ويعد عنصر التقبل عاملا هاما فى ترسيخ قيم الذكورة والمبادئ التي تقوم عليها هذه القيم .^[31]"

"لذا لقد أكدت النظرة لدى البعض كما تروجه بعض الامثال الشعبية السائدة أن المرأة لايمكن أن تأتي بخير أو عمل ناجح وإذا حدث أن تفوقت امرأة أو قدمن عملا ناجحا يقابل ذلك لدى الاسرة الجاهلية بالتهكم والازدراء وترددالمثلالشعبي الناقاة ناقلةلو هدرت ، ولاشك أن أتهام عقلية المرأة وسوء رأيها امر غير صحيح لأن عقلية المرأة أحدى عناصر العقلية الاجتماعية وعندما تتضح ثقافة المجتمع تتضح المرأة بحم أنها جزء لا يتجزأ من المجتمع ."^[32]

ه/الثقافة الشعبية:

لقد عملت الثقافة السائدة فى المجتمع الجزائري على تحديد دور المرأة فى المجال المنزلى أكثر من مجال الحياة السياسية والاقتصادية وأن دورها ينحصر فى تربية الاولاد ورعايتهم وأن العمل

من اختصاص الرجل لأنه الأجدر به أكثر من المرأة في تطوير المجتمع وتنظيمه وهذا ما يؤثر على تفعيل دور المرأة في التنمية .

لذا يرى مالمينوفيسكى " ان لما يظهر في ثقافة المجتمع من اتجاهات فكرية تعكس أثرها على وضع المرأة ومكانتها وبالتالي على دورها ، ويتأثر الدور التنموي اخير بالعوامل الشخصية المتعلقة بقدراتها الفعلية فهبالتي تشكل هذا الدور وتؤثر فيه "[33]

و- التحديات الاقتصادية :

لقد أثرت التحولات الاقتصادية في المجتمع الجزائري على المرأة مما ساهم في تحاقها الى الميدان العملي بسبب الظروف الاجتماعية الصعبة لكن دخولها الى العمل ساهم في ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية مما أدى أعاقا الدور التنموي للمرأة في المجتمع الجزائري

1/ عمل المرأة بين الموروث الثقافي وبين الدوافع الاقتصادية :

من المفارقات العظيمة أن الدور الأساسي للمرأة ينحصر في الامور المنزلية كزوجة ، وكأم ربة البيت هذا في البناء التقليدي ولكن بتطور المجتمع عرفت المرأة احتكاك بالرجل في مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية ، و السياسة ، لكن مع الظروف المزرية جعلتها تتحدى القيم الموروثة ودخولها ميدان العمل وهنا تطرح مشكلة الصراع بين القيم التقليدية وبين القيم الحديثة وخصوصا لقد أثبتت العديد من الدراسات السوسولوجية بأن المرأة ليست مجبرة على العمل وأن الرجل هو الكفيل لذا تعتبر الزواج والامومة عند المرأة هما من أولويات البناء التقليدي للمجتمع الجزائري .

2/ أشكالية الموازنة بين العمل المنزلي والعمل الوظيفي:

أن اقتحام المرأة وإدماجها في التنمية اجتماعيا خلق لنا صراعات اجتماعية بين دورها كزوجة كأم وبين العمل الوظيفي وهذا ما يفرز لنا مشاكل داخل الاسرة نظرا لطبيعة العمل والى افتقار الأولاد للرعاية الاجتماعية (الاكل ، الملبس) وانحصارهم في الحضانة مما ساهم في تقصير الوظائف الاجتماعية لدى المرأة وانشغالها في تلبية الاحتياجات الاقتصادية أكثر من انشغالها في الجانب التوعوي للأبناء مما نجم عنه صراعا نفسيا واجتماعيا .

3/ عدم المساواة بين الجنسين :

"يعد التفرقة بين الجنسين من الجوانب الهامة في غياب المساواة نتيجة لتجاهل مشاركة نصف السكان في عمليات التنمية حيث تشكل المرأة ومجموع جنسها ولها دور أساسي في المجتمع الذي تعيش فيه ودورها من الاتساع بحيث يستوعب مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسيابية من الشمول بحيث لا يقتصر على نوعية معينة من النساء دون غيرهن ، فالمرأة ربة المنزل ، والمرأة العاملة ، والمرأة الريفية لكل منهن لديه دور ووظيفة في المجتمع ، وفي تنمية مختلف المجالات الحياة كما أنّ المرأة ذاتها في حركتها كعنصر بشري سياسي في المجتمع لها كذلك دورها في العمل الوطني والسياسي"^[34]

ويتأثر الدور الاجتماعي للمرأة حسب طبيعة المجتمع وخصوصياته الثقافية فأن مسألة عدم المساواة بين الرجل والمرأة بقي منصوص عليه في الدستور ، لكن في الواقع الاجتماعي لا يتجسد مازالت التفرقة بين الجنسين موجودة في المجتمع العربي والخاص الذكر المجتمع الجزائري الذي تدحضه القيم والموروثات الثقافية التي تؤكد على الفوارق الموجودة بين الرجل والمرأة من حيث المستوى التعليمي كالذكاء وغيره التي تؤكد من دونية المرأة وعدم قدرتها على مسايرة الواقع.

أ - عدم المساواة الاقتصادية :

"تشير العديد من البلدان النامية مسؤولة عن الانتاج الزراعي والعمل السوقي والعمل الغير السوقي غير المأجور ويمتد العمل الغير المأجور من الرعاية للأطفال والمسنين والمرضى الى الانتاج الكفافي واعمال المنزل الروتينية التي تتضمن في الدول النامية الى أن المرأة تعمل ساعات أطول من الرجل في كل بلد من البلدان تقريبا وتحمل 53% من مجموع عبء العمل في البلدان النامية و51% في البلدان الصناعية."^[35]

ب/ عدم المساواة في التعليم :

"مازالت التفاوتات بين الجنسين في التعليم كبيرة ففي البلدان النامية مازال عدد النساء الاميات أعلى من الرجال الاميين بنسبة 60% ومازال قيد ألاتا في مرحلة التعليم الابتدائي أقل نسبة 6% من قيد الذكور ، وتشير التقارير الى أن الفجوة بين الجنسين في التعليم قد ضاقت خلال العقد

الماضي ، ولكن الظروف الغير المواثية نسبيا مازالت تعوق قيد البنات فى المدارس والثانوية فى معظم الدول الافريقية ، فقد كان 31% من النساء بدون تعليم رسمى عام 2000، مقابل 18 % من الرجال [36].

د- عدم المساواة فى الحقوق السياسية:

"أن الحيز السياسي ملك لجميع المواطنين ولكن الرجال يحتكرونه ومع أن وضع المرأة تشكل نصف عدد الناخبين ، فأنها لا تشغل سوى 10% من المقاعد فى برلمانات فى العالم ، ونسبة 6% من المقاعد فى مجلس الوزراء الوطنية ، حيث أن التغيرات فى المجتمع تحدث عادة من خلال العملية السياسية ، فأن افتقار المرأة الى الفرص السياسية يمثل شاعلا خطيرا ."[37]

هـ- غياب القوانين المنصفة للمرأة

عد غياب القوانين عاملا رئيسيا لضعف مشاركتها فى الحياة السياسية ، فالمشروع فى العديد من الدول العربية ينظر الى قضية المشاركة السياسية للمرأة نظرة ثانوية كذلك غياب القوانين التى تكفل الحقوق المدنية ، هذا بالإضافة الى غياب الوعى لدى المرأة نفسها وهذا ما يظهر فى الدول العربية ، حيث تعطى للمرأة صوتها للمرشحات السيدات وذلك لعد وعى السيدات بأهمية أن تمثلن من تنوب عنهن ."[38]

و- ندرة برامج التنمية المخصصة للمرأة :

تمثل المرأة نصف المورد الا انه ليس هناك برامج كافية موجهة الى المرأة فى المناطق الريفية أو الحضرية فلا توجد دراسات كافية تدلنا عن ما هية الاحتياجات الخاصة بالمرأة والتيفضوتها يمكن أن تحدد الوسائل الخاصة بالمرأة والتيفي ضوءها يمكن أن تحدد الوسائل التى تمكنا من تعميم ببرامج تدريبية لتأهيلها للقيام بدورها فى التنمية الاجتماعية ، وربما يرجع ذلك الى عدم الاعتراف الرسمي يقدرها فى المشاركة فى عمليات التنمية وهذه البرامج التنموية التى تواجه المرأة لها أهمية خاصة ، ويجب أن تعمم بطريقة علمية تأخذفى الاعتبار نوعية المرأة التى سوف توجه لها هذه البرامج ، كما يجب الا تعد هذه البرامج بمعزل عن ظروف المجتمع الذى تعيش فيه ولكن من خلال إطار العمل الخاص بالمرأة وعلى أتساق بالشرائح الأخرى السكانية فى هذا المجتمع كالأطفال ، والشباب ، والمسنين ."[38]

خاتمة :

لا زالت القيم الموروثة تشكل هاجسا في المجتمع الجزائري نظرا لما تشكله من قيود تحد المرأة من عملية التنمية نظرا لطبيعة الرواسب الكامنة التي أعطت للرجل كافة الامتيازات لدوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أكثر من المرأة التي كرست من قيمتها لتفعيلها في العملية التنموية ، وتجدر الإشارة بنا الى أن بالرغم من النصوص القانونية الى أعطت للمرأة كافة الحقوق الا أنها أصبحت مجرد شعارا لا أقل ، اذ تبقى الثقافة المجتمعية بما فيها قيم وعادات ، والتقاليد هالتي ترسم ملامح الصورة الاجتماعية للمرأة ، وبالتالي تبقى المشاركة التنموية للمرأة محدودا على غرارات المجتمعات الاخرى وهذا راجع للخصوصية الثقافية والمجتمعية لأى بلد

قائمة المراجع :

1. حسين عبد الحميد احمد رشوان ، التنمية اجتماعيا وثقافيا ، اقتصاديا ، سياسية ، اداريا ، بشريا ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2009 ص10
2. هانى خميس احمد عبده ، عبد الرزاق جلى واخرون ، علم الاجتماع التنموية رؤية نظرية وتجارب سياسية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2009 ص16
3. محمد عبد الحميد حسن واخرون ، علم الاجتماع الريفى ، قراءات ودراسات ، دار الوفاء ، الاسكندرية ، ط1، 2012، ص21
4. مجد الدين خمش ، الدولة والتنمية في اطار العولمة تحليل سوسولوجى لازمة التنمية العربية ودور الدولة في تجاوزها ، دار مجد لاوى، الاردن ، ط1، 2004، ص23
5. حسين عبد الحميد احمد رشوان ، التنمية اجتماعيا ، ثقافيا ، اقتصاديا ، سياسيا ، اداريا ، بشريا ، مرجع سابق ، ص18

6. محمد مصطفى خاطر ، التنمية الاجتماعية المفهومات الاساسية ، نماذج وممارسة، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2002، ص13
7. حسين عبد الحميد احمد رشوان ، التنمية اجتماعيا ، ثقافيا ، اقتصاديا ، سياسيا ، اداريا بشريا ، مرجع سابق ، 21
8. ابو الحسن عبد الموجود أبراهيم ، التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2006، ص09
9. عبد الرحيم تمام ابو كريشة ، دراسات في علم الاجتماع والتنمية ،المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2003، ص30
10. رشاد أحمد عبد اللطيف ،تنمية المجتمع المحلي مرجع سابق ، ص19
11. رشاد أحمد عبد اللطيف ،تنمية المجتمع المحلي مرجع سابق ص19
12. نفس المرجع ص19/18
13. عبد الرحيم أبو كريشة ، دراسات في علم الاجتماع والتنمية ، مرجع سابق ، ص395
14. سامية حسن الساعاتي ، المرأة والمجتمع المعاصر ، الدار المصرية ، القاهرة ، 2006، ص115
15. تركي حسان ، حجام العربي ، الابعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة في عملية التنمية ،مجلة مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية بالجزائر ، العدد 03 ، 2015، ص288
16. نفس المرجع ، ص288
17. طاهرة عبد الخالق الواتية ، قضايا المرأة رؤية وواقع ، ملتقى المرأة الرابع 2015/04/11، مصر ، ص06-
18. نفس المرجع ، ص08
19. شلوف عيدة ، المرأة المقاتلة في الجزائر دراسة سوسيولوجية، جامعة قسنطينة (الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص علم الاجتماع والتنمية وتسير الموارد البشرية، 2009/2008، صص-58/48
20. ايمان ببيريس ، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي ، جمعية النهوض وتنمية المرأة ص19
21. تريكي حسان ، حجام العربي ، الابعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية ، مرجع سابق، ص292
22. تريكي حسان ، حجام العربي ، الابعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية ، مرجع سابق ص290
23. نفس المرجع ، ص291
24. شادية فتاوى ، قضايا عربية معاصرة ، مرجع سابق ، ص196
25. شادية فتاوى ، قضايا عربية معاصرة ، مرجع سابق ، ص 198
26. أحمد جابر أخرون ، المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006، ص166
27. تقرير عن التنمية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا ، النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا المرأة في المجال العام ، البنك الدولي ، ط1، 2005، ص156
- 28- أحمد مصطفى خاطر ، تنمية المجتمع المحلي الاتجاهات المعاصرة ، الاستراتيجيات ، نماذج الممارسة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2000، ص360
29. أحمد مصطفى خاطر ، تنمية المجتمع المحلي ، مرجع سابق، ص366
- 30-محمود فوزي حلوة ، تنمية المرأة العربية ، دار اجنادين ، عمان الاردن ، الرياض ، ط 1، 2007، ص16
- 31-سامية حسن الساعاتي ، المرأة والمجتمع المعاصر ، دار قباء الحديثة، القاهرة ، 2007، صص-311-312
32. رشدى شحاتة أبو زيد ، العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته ، دار الوفاء ، الاسكندرية ، ط1، 2008، ص220
33. سامية حسن الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر ، مرجع سابق ، ص155
34. طلعت مصطفى السروجي ، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 2009 ، ص254
35. عبد الله عطوى ، السكان والتنمية البشرية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط1، 2004، ص502
36. نفس المرجع ، ص576
37. عبد الله عطوى ، السكان والتنمية البشرية ، مرجع سابق ص567

38. أحمد مصطفى خاطر ، تنمية المجتمع المحلي الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات ، نماذج وممارسة ، مرجع سابق 262 ،